معدل الفائدة والأزمات المالية: سبب أم علاج؟

بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت
حول الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي
خلال الفترة 15– 16ديسمبر0102م

د.فضل عبد الكريم محمد
جامعة الملك عبد العزيز
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

مقدمة

بدأت بوادر أزمة الرهن العقاري في عام 2007م عندما أعلنت عدة شركات أمريكية إفلاسها، وتوقفت العديد من مؤسسات التمويل عن الإقراض، و بلغت الأزمة ذروتها في عام 2008م،حينما قدمت الحكومة الأمريكية مساعدات لإنقاذ البنوك الأمريكية . وفي سبتمبر 2008 تدهور الوضع بشكل سريع، مما دعا الحكومة الاتحادية إلى وضع يدها على مؤسستي فاني ماي - التي بلغت خسائرها 2.3 مليار دولار- وفريدي ماك اللتين تملكان نصف سوق الرهن العقاري . وفي منتصف عام 2008م تفاقمت الأزمة لتصبح خارج السيطرة، بالرغم من محاولات الدول الصناعية ضخ الأموال في شرايين النظام المصرفي، حيث بادرت الحكومة الأمريكية بضخ حوالي 700 مليار دولار أمريكي،ليجعل من الحكومة الأمريكية أكبر حكومة مدينة في العالم، بالرغم من أن الاقتصاد الأمريكي يمثل نحو 40% من اقتصادات العالم.([1])

لقد دخل بنك الاحتياط الفيدرالي حقبة جديدة بتخفيض معدل الفائدة إلى ما يقارب الصفر لعلاج الركود الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي ، من خلال ضخ كميات كبيرة من الأموال في الأسواق ، وتحفيز المستهلكين عبر برامج جديدة للإقراض . وقد أشار تقرير اقتصادي صادر عن صندوق النقد الدولي أن بنك الاحتياطي الفدرالي لجأ إلى طبع كميات كبيرة من الدولارات وصلت إلى حوالي تريليون دولار. وبالرغم من جهود بنك الاحتياطي الفدرالي لمعالجة آثار الأزمة المشار إليها، إلا أن سياساته النقدية فشلت في وقف تدهور الاقتصاد، ومنعه من دخول مرحلة الركود .

لقد اختلفت معايير التوجه والإصلاح الاقتصادي، فبينما ذهبت أميركا وبلدان أوروبا المتضررة إلى إجراءات خاصة بها تمثلت في ضخ أموال من الاحتياطيات، وخفض مستويات الفائدة، وتقديم إعانات للمصارف التي هددت بالإفلاس، ذهبت دول أخرى في شرق أسيا إلى خطوات مغايرة ، تمثلت في تنفيذ بعض الخطط لتحفيز اقتصاداتها وخفض أسعار الفائدة بهدف إنعاش النمو الاقتصادي وتخفيف آ ثار خفض الطلب في الأسواق الغربية.

كما أن هناك خلافا واضحا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول أفضل السبل للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد ظهر ذلك الخلاف جليا في قمة العشرين المنعقدة في مدينة تورنتو بكندا خلال الفترة 26-27 – يونيو 2010م التي أكدت في بيانها الختامي ضرورة اتخاذ تدابير لخفض العجز في الميزانيات العامة للدول الأعضاء في المجموعة في غضون 3 أعوام ، وتقييد الدين الحكومي في ميزانيات تلك الدول ، وتشديد الرقابة على أنشطة البنوك. وقد أطلقت دول

1 - مجلة المال والأعمال،الأزمة المالية مقارنة مع الأزمات السابقة .العدد تشرين /نوفمبر 2008م ص ص66-68

الاتحاد الأوروبي في وقت سابق سلسلة واسعة من تخفيضات الميزانية ، إلا أن الأمريكيين أعربوا عن عدم قناعتهم بجدوى هذه ه التخفيضات بحجة الآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك في مجال التنمية ، وخشية أن يؤدي ذلك إلى ركود كبير على غرار الركود الذي شهدته الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن الماضي ([2])

مشكلة البحث

يعتبر التدهور الذي ساد الأسواق الأمريكية والأوربية خلال الأزمة المالية العالمية نتيجة حتمية لخفض معدلات الفائدة بشكل كبير، مما أغرى عملاء البنوك لطلب المزيد من القروض، وقد ساهم ذلك في تكوين فقاعة العقار. وبالرغم من ذلك كله اتجهت السلطات المالية والبنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا إلى خفض معدلات الفائدة إلى مايقارب الصفر لعلاج الركود الاقتصادي الذي أصاب اقتصادها ، فهل تعتبر السياسة التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية هي السياسة نفسها التي استخدمتها السلطات المالية والبنوك المركزية في علاجها.؟ وتشكل الإجابة على هذا السؤال المشكلة التي يدور حولها البحث .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في كونه يتناول بالتحليل موضوعا بالغ الأهمية في حدوث الأزمة المالية، وهو خفض معدل الفائدة ،إذ أنها تعتبر من أخطر الموضوعات في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، وقد أثبتت التجارب أن الفائدة هي من أهم الأسباب المؤدية إلى الأزمات المالية في تاريخ الرأسمالية. ومن المؤمل أن يضيف هذا البحث جديدا للكتابات التي تناولت الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان آثار خفض معدلات الفائدة باعتباره أحد الأسباب التي قادت إلى حدث الأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخرًا ،ومناقشة المعالجات التي اتخذتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا لكبح جماح هذه الأزمة المالية. حيث تشهد أراء الخبراء والمراقبين و تقارير المؤسسات الدولية ذات الصلة انقساماً حادا إزاء الخطوات التي اتخذتها مجموعة من البنوك المركزية لخفض أسعار الفائدة . فهناك من يعتبرها غير كافية على الإطلاق، بينما يعتبرها آخرون بأنها خطوة في الاتجاه الصحيح. ولا يعني التركيز على دراسة آثار خفض معدلات الفائدة بأنه هوالسبب الوحيد في حدوث الأزمة المالية، فهناك أسباب أخرى منها : بيع الديون، والإفراط في المديونية، والفساد الأخلاقي وغيرها، إلا أن تركيز الباحث في هذه الدراسة ينصب على جزيئه آثار خفض الفائدة.

---

2 – البيان الختامي لمجموعة العشرين المنعقدة خلال الفترة26-27 يونيو2010م

http://arabic.rt.com/newsallbiz/50032

منهج البحث

يستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي ،لوصف ودراسة وتحليل آثار خفض معدلات الفائدة ،وفهمها وتفسيرها باعتبارها أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية، وذلك بالتعرف على السياسات النقدية التي أدت إلى خفض معدلات الفائدة وزيادتها في الوقت نفسه ، وإخضاع هذه الأسباب للتحليل ليس فقط من أجل فهم الماضي بل لاقتراح معالجات يمكن أن تسهاهم في الحد من حدوث الأزمات المالية في المستقبل.

نطاق البحث

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل آثار خفض معدل الفائدة على المستوى الكلي لاقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض الدول الأوربية التي لها ارتباط ومصالح مشتركة مع الولايات المتحدة، و تحليل مدى نجاح هذه السياسة في إزالة الركود الذي يهدد اقتصادات هذه الدول خلال الفترة 2007م2010 م ،وهي الفترة التي بدأت فيها الأزمة المالية، ثم تطورت بعد ذلك لتصل مداها في منتصف عام 2008م .

تصميم البحث

تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام، حيث استهلت الورقة بتمهيد حول مشكلة البحث وأهدافه وأهميته ونطاقه وتصميمه، و تعريف مختصر لمعدل العائد في النظرية الاقتصادية، ومفهومها من منظور إسلامي ،و في القسم الثاني منها تم تناول سعر الفائدة والأزمة المالية، والآثار الاقتصادية لخفض سعر الفائدة ،و دور خفض معدل الفائدة باعتباره من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية ، و دور خفض معدل الفائدة كعلاج للأزمة المالية، وأهم الانتقادات التي وجهت لهذه السياسة، ورأي بعض الاقتصاديين المشهورين على مستوى العالم في الأزمة المالية العالمية ، وأخيرا تحدثت الورقة في القسم الثالث عن أسباب الأزمة المالية العالمية في نظر الباحثين في الاقتصاد الإسلامي .

القسم الأول
تعريف سعر الفائدة في النظرية الاقتصادية وتعريفها من منظور إسلامي

سعر الفائدة (معدل العائد) في النظرية الاقتصادية

يعني سعر الفائدة السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية مهما اختلفت مدتها، وبناء على هذا السعر تحدد البنوك التجارية أسعار فائدتها لقروض العملاء التي يجب ألا تقل عن سعر البنك المركزي . وهناك عدة تعريفات لسعر الفائدة تدور معظمها حول ثمن النقود أو مقابل استخدامها، و هي النسبة المئوية من أصل مبلغ القرض التي يدفعها المقترض إلى المقرض .([3]) وهذا المفهوم ليس حديثاً في الفكر الاقتصادي، بل يرجع إلى عدة قرون غابرة، بين الفلاسفة الغربيين القدماء الذين أدانوا الربا ، حيث «هاجم أرسطو المرابين والفائدة في كتابه الشهير (السياسة) ، وخلص بأن الربا أخطر أنواع الكسب، و كذلك أفلاطون وسيسيرو وسينيكا و بلوتارك ، كما حرمت الديانة اليهودية الربا فيما بين اليهود، لكنهم يبيحونه مع غيرهم، وحرمه الفلاسفة الصينيون منذ أقدم العصور، كما حرمته الهندوسية والبوذية، وحذرت معتنقيها من أن يكونوا مرابين أو مقرضين بفوائد. وقد سادت فكرة التحريم في العصر الكنسي وصولاً للعصر الإسلامي،وأفكار ابن خلدون والمقريزي التي أظهرت أثر العامل النقدي في النشاط الاقتصادي خاصة علاقة النقد بالأسعار، حيث شكلت بذور نظرية كمية النقود، التي عرفها العالم الغربي بعد عدة قرون على يد بودان ومارشال وارفنج فيشر وصولاً إلى جون مينارد كينز. [4] وقد قدم الدكتور رفيق المصري في كتابه الفائدة والربا [5] معان للفائدة في كتب الفقه الإسلامي جاء فيها: أن الفائدة هي الزيادة (في رأس مال القرض) في مقابل الزمن . ففي فتاوى ابن تيمية أنه سئل عن رجل اضطر إلى اقتراض دراهم، فلم يجد من يقرضه، إلا رجل يأخذ الفائدة (فتاوى ابن تيمية 430/29. وفي فتاوى السبكي قال: ((أما المعاملة التي يعتمدونها في هذا الزمان، فصورتها أن يأتي شخص (يريد المال) إلى ديوان الأيتام، فيطلب منهم مثلاً ألفاً، ويتفق معهم على فائدتها: مئتين أو أكثر أو أقل)) (فتاوى السبكي 327/1) .

ويرى بعض الاقتصاديين المعاصرين كمحمد الفزيع [6] (أن المدرسة الرأسمالية نجحت في إخفاء الكثير من الحقائق العلمية المتعلقة بسعر

---

(3) أحمد جامع . النظرية الاقتصادية، ج2، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ،1976م، ص 258-257

(4) محمود الحوراني. مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد2، 2005. ومحمود وهبة الفائدة بين الفكر الاقتصادي والشريعة الإسلامية ،رسالة ماجستير،جامعة عين شمس،مصر،ص14-16

(5) رفيق يونس المصري ومحمد رياض الأبرش . الربا والفائدة : دراسة اقتصادية مقارنة،دار الفكر المعاصر،ط1 بيروت ، لبنان، 1419 هـ =1999م،ص18

(3) محمد الفزيع . صحيفة القبس الكويتية العدد 12856 بتاريخ 15-3-2009م الموافق18 ربيع الأول 1430ه

الفائـدة، وأن أربابهـا اختلفـوا فـي تفسيرها ، فبعـضهم فـسر الفائـدة بأنهـا ظـاهرة نقديـة،فقال:« إن رأس المـال الـذي ينـتج الفائـدة، هـو رأس المـال الـسائل»، والأخـذ بهذا الاتجاه يقضي بأن الفائدة ظاهرة نقدية فقط، ولا علاقـة لهـا بالـسياسات الماليـة أو الاقتـصادية أو التجاريـة، ومـنهم مـن خـصها بـالإقراض فقـط، كالاقتـصادي الفرنسي، توماس سوافيه، إذ قال، «إن الفائدة هي المبلغ، الذي يدفعه إلى مالك رأس المـال مـن اقتـرض منـه»، وهـذا التعريـف ضـيق مفهـوم الفائـدة أكثـر مـن التعريف، الذي قبله، وبعضهم لم يفرق بين القرض والإجارة، وهذا ما يظهر في تعريف مارشال للفائدة، حينما قال، «إن الفائدة هي الثمن المدفوع في السوق، لقاء استعمال رأس المال»، وهذه الخلافات الجوهريـة تـشير إلى أن سـعر الفائـدة أمـر غامض، لا يمكن فهمه).

تطور سعر الفائدة

جاءت النظرية الكنزية الشهيرة المعروفة بنظرية تفضيل السيولة حيث يتحدد سعر الفائدة على أساس العرض والطلب باعتبار الطلب هنا هو الطلب على الاستثمار، والعرض هو عرض رأس المال أو الادخار، لكنهما عرض وطلب مختلفان عما هو عليه في النظرية التقليدية في سعر الفائدة . فالطلب عند كينز هو طلب على النقود أو تفضيل السيولة، أما كمية النقود فيقصد بها الأرصدة النقدية الموجودة في شكل عملات ونقود ورقية ونقود ودائع [7] .وبذلك تغيرت النظرة إلى النقود ودورها في النشاط الاقتصادي، وتعرضت أدوات النظرية النقدية إلى تطوير وتحديث. ومع بداية الثمانينيات ارتفعت معدلات التضخم العالمي التي دفعت معها أسعار الفائدة نحو الارتفاع مولدة ضغوطا كبيرة على الاستثمار،.كما ترافقت بنمو الأعمال وحجم الصفقات في الأسواق المالية والنقدية الدولية.

تقوم السلطات النقدية الرسمية وحسب متطلبات الوضع الاقتصادي السائد باستخدام معدل الفائدة في اتجاهين رئيسين « حسب الأهداف المنشودة، لإحداث آثار متعاكسة،حيث إن رفع أسعار الفائدة له عدة آثار: فهو يؤدي إلى زيادة الادخار وزيادة الكمية المعروضة من القروض ،وبالتالي تقليل الاستثمار . أما خفض الفائدة فهو قرار يتخذ عندما ترى الدولة تباطؤا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي، فتبدأ في تخفيض نسب الفائدة تباعًا حتى يتم ضخ السيولة بمعدلات كافية تشجع على رفع الإنتاج والاستهلاك، وترتفع معها معدلات النمو الاقتصادي حتى يتم الوصول لمرحلة الانتعاش الاقتصادي.

يقوم سعر الفائدة بعدة وظائف اقتصادية ، فهو يؤدي إلى ضمان جذب المدخرات من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز واستثمارها،مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي،كما أنه يؤدي إلى تقنين عرض الائتمان وتوجيهه في شكل أموال مخصصة للاقتراض للاستثمارات ذات العائد الأعلى،إضافة إلى توازن الكمية المعروضة من النقود بالكمية المطلوبة منها من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية ،كما أن سعر الفائدة يعتبر من أدوات

(7) أحمد جامع . النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 258-259

السياسة النقدية التي تستطيع الحكومة بواسطتها التأثير على حجم الادخار والاستثمار وبالتالي على حجم الناتج القومي الإجمالي [8] .

معدل العائد من منظور إسلامي

بالرغم من المحاولات المتعددة التي بذلها عدد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لإيجاد نظرية بديلة لسعر الفائدة إلا أن تلك المحاولات لم تسفر عن نظرية مرضية حتى وقتنا الحاضر. كما أن تلك المحاولات انطلقت من النماذج النيوكلاسيكية أو الكنزية مع تغير بعض المسميات كمعدل العائد أو معدل الاستثمار [9] ،وقد اجتهد المفكرون المسلمون في تفسير آثار استبعاد الفائدة من الاقتصاد ، فعلى المستوى الكلي نفى محمد عمر شابرا وجود آثار ضارة بالاقتصاد في حالة استبعاد عنصر الفائدة لأن تكلفة رأس المال في الاقتصاد الإسلامي لن تكون صفرا، فهناك المضاربات والمشاركات التي تمثل تكلفة تستقطع من رأس المال. كما أن هناك مجموعة من الباحثين قدموا معالجات مختلفة حول إلغاء الفائدة منهم شميم صديقي وعباس ميراخور ومحسن خان وغيرهم.

وهناك شبه إجماع على تحريم الفائدة باعتبارها الربا المحرم في القرآن والسنة. وتحريم الربا ليس من شأن الإسلام فقط، بل هو محرم في جميع الأديان، وحرمه بعض علماء اليونان والرومان ولكن علماء النظام الرأسمالي استحلوا الربا أو الفائدة، ووضعوا نظريات لتبرير مشروعيتها. وكل ما فعلته نظرياتهم هو إثبات أن لرأس المال عائدًا. لكن العائد قد يكون في صورة فائدة، أو في صورة حصة من الربح، أو في صور أخرى. والإسلام ذهب إلى أن رأس المال لا يجوز له أن يأخذ مبلغًا مقطوعًا، أو نسبة من رأس المال، ويمكن أن يحصل على حصة من الربح. فالقرض في الإسلام يمنح لأغراض البر والمعروف، ولا فائدة عليه، بل يمكن أن يعفى المقترض من سداده بعضه أو كله . أما في البيع الآجل أو بيع التقسيط، فقد أجاز الإسلام أن يكون الثمن المؤجل أعلى من المعجل، أو أجاز أن يكون الثمن المعجل أقل من الثمن المؤجل، وقال الفقهاء: للزمن حصة من الثمن. لكن إذا استحق الثمن المؤجل، وعجز المدين عن السداد لم يجز تحميله فوائد تأخير. وكما أجاز جمهور العلماء الزيادة للتأجيل، أجاز بعض العلماء الحطيطة (الوضيعة) للتعجيل [10].

وبالرغم من شبه الإجماع على تحريم الفائدة ، إلا أن هناك بعض الآراء الشاذة بين بعض الفقهاء المعاصرين والكتاب الاقتصاديين يرون عدم حرمة الفوائد المصرفية منطلقين من التفريق بين ربا الجاهلية وربا العصر الحاضر، والتمييز بين ربا الإنتاج وربا الاستهلاك والادعاء بأن الربا المحرم ما كان

(8) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي . نحو نموذج لمعدل العائد في لاقتصاد الإسلامي . مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي – المجلد 21،العدد 2 ، 2008م ، مركز النشر العلمي ،ص ص5

(9) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي . نظرية معدل العائد في الاقتصاد الإسلامي. بحث غير منشور مقدم إلى عمادة البحث العلمي،جامعة الملك عبد العزيز،جدة 2008م،ص3.

(10) رفيق يونس المصري . الأزمة المالية أسباب وحلول من منظور إسلامي. منشور ضمن كتاب الأزمة المالية العالمية مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي،1430هـ ، ص 385

أضعافاً مضاعفة، وقد تم جمع بعض تلك الآراء في كتاب محاضرات نادي دار العلوم في القاهرة في عام 1326هـ . ومن المعاصرين الذين يرون أن الفائدة مباحة محمد سيد طنطاوي،و محمد شوقي الفنجري، و حازم الببلاوي، وعبد العزيز جاويش وغيرهم . ويمكن تلخيص تلك الآراء باختصار في النقاط التالية:
فمحمد شوقي الفنجرى يرى أن السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي سواء في حالات تشجيع الاستثمار أو الادخار تغيرت، و أن الذين يرون أن الفوائد البنكية هي ربا محرم لم يفقهوا الشق الاقتصادي في المسألة، كما أنه يرى ضرورة التفريق بين الفائدة الربوية المحرمة وبين «الفائدة» على الأموال المودعة في الحسابات الاستثمارية في البنوك التقليدية أو القروض بفائدة التي تقدمها هذه البنوك للمستثمرين ورجال الأعمال بهدف توسيع أنشطتهم الاستثمارية ، كما أنه يفرق بوضوح بين القرض الحسن والقرض الذي يستغل حاجة المحتاجين. [11] كما أن حازم الببلاوي قد انتهج الاتجاه نفسه ، فهو يرى مايلى:
إن سعر الفائدة أداة فنية لاغني عنها في أي اقتصاد معاصر باعتباره ثمنا للزمن ومعيارا للتفضيل الزمني،وأن الفائدة تعويض عن التضخم من ناحية، وتفضيل الحاضر على المستقبل من ناحية أخري،كما يرى أن اختلاف النقود في العصر الحاضر عن العصور القديمة،حيث كانت النقود ذهبا وفضة،أو دنانير ودراهم وكانت في ذاتها قيمة سلعية لأنها معادن نفيسة، فحرم الربا فيها. أما في الوقت الحاضر فالعملات ورقية،وأن النقود الورقية تقل قيمتها مع ارتفاع الأسعار، وسعر الفائدة يعوض هذا النقص، إضافة إلى أن الربا المحرم كان في وقت الإقراض فيه بغرض الاستهلاك عمل غير أخلاقي ،أما في الوقت الحاضر، فيعتبر عملا مفيدا لذلك تؤخذ الفائدة.[12]
بينما أن عبد العزيز جاويش يرى جواز الفائدة القليلة دون الكثيرة ،فهو يفرق بين الربا المضاعف والربا البسيط، محتجا في ذلك بما حدث لمصر من أزمة مالية حيث امتنعت البنوك الأجنبية عن تمويل الحكومة ،مما دفع الحكومة إلى إنشاء شركة مالية تتعامل بالفائدة. (13)
أما الشيخ محمد سيد طنطاوي، فيرى أن الفوائد البنكية (فوائد الإيداع) من الربح الحلال، باعتبار أن المتعاملين مع البنوك يقومون بتقديم أموالهم ليكون البنك وكيلا عنهم لاستثمارها مقابل ربح يصرف لهم. وأن هذه المعاملة تتم بالتراضي بين الطرفين، وليس هناك نصا من كتاب الله أو من السنة النبوية الشريفة بمنعها. كما أن تحديد الأرباح مقدما يتم بمعرفة البنوك بأحوال السوق المحلية والعالمية. [14] . كما أن الشيخ محمود شلتوت أفتى في كتابه (الفتاوى) أن أرباح صناديق التوفير حلال ولاحرمة فيها....). وقد قيست شهادات الاستثمار على أرباح

(11) محمد شوقي الفنجري . عدة مقالات منشورة في مجلات مختلفة ومواقع على الانترنت .
(12) حازم البيبلاوي . مجلة الاقتصادي الأسبوعية. العدد964 تاريخ 26-7 1987م ،ص ص 22-24.
(13) عبد العزيز جاويش . من كتاب الربا والفائدة : دراسة اقتصادية مقارنة،مرجع سابق.
14) محمد سيد طنطاوي. بيان المفتي الصادر عن دار الإفتاء في 1989/9/8م ، نقلا من كتاب يوسف القرضاوي فوائد البنوك هي الربا الحرام : دراسة فقهية في ضوء القرآن الكريم والسنة والواقع،البنك العربي الإسلامي،البحرين الملاحق).

صناديق التوفير،مع أن الشيخ شلتوت حرم فوائد البنوك وحرم فوائد السندات الحكومية [15].

وقد أنبرى للرد على تلك الأقوال علماء المجامع الفقهية في العالم الإسلامي التي منها: مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام 1965م الذي ضم ممثلين ومندوبين عن خمس وثلاثين دولة إسلامية ، ومجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة خلال الفترة 10-16 ربيع الثاني 1406هـ ،ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في مكة الكرمة [16] ومجموعة كبيرة من المفكرين والفقهاء و الاقتصاديين أبرزهم .أبو الأعلى المودودي، ومحمد عبدا لله دراز، ومحمود أبو السعود، وعيسى عبده، ومحمد عبدا لله العربي، و محمد أبو زهرة، ومحمود أبو السعود، و رفيق المصري ،ويوسف القرضاوي، وشوقي دنيا وغيرهم من العلماء.

وقد أكدت جميع البيانات الصادرة عن تلك المجامع الفقهية،كما أكد السادة العلماء المفكرون والفقهاء والاقتصاديون على حرمة الفائدة، وأنها هي الربا المحرم الذي لايجوز الانتفاع به، وأن الإقراض بالربا لاتبيحه حاجة ولا ضرورة ....الخ

وبالرغم مما قيل عن سعر الفائدة والاختلافات التي دارت حول مفهومه،إلا أن يشكل دعامة رئيسة في الاقتصاد الرأسمالي، وكان خفض معدل الفائدة أحد الأسباب الرئيسة في حدوث الأزمة المالية ، وفيما يلي عرضا عن سعر الفائدة والأزمة المالية.

15) علي السالوس . حكم ودائع البنوك. دار الثقافة، الدوحة، ص109.
16 يوسف القرضاوي . فوائد البنوك هي الربا الحرام (الملاحق) . مرجع سابق.

القسم الثاني
سعر الفائدة والأزمة المالية العالمية

بدأت إرهاصات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور، وأصاب أصحاب الأموال الهلع والذعر، كما أربكت المؤسسات المالية والوسطاء في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، وأحدثت للحكومات خوفا على أنظمتها. وكان من تداعيات الأزمة ما يلي[17]

- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك.
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفًا من صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، مما أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفى جميع نواحي الحياة؛ وقد أدى ذلك إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وقد أحدث إرباكًا وخللاً في المؤشرات المالية هبوطًا وصعودًا .
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية وضمانات مغلظة.
- انخفاض المبيعات، لاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها؛ بسبب ضعف السيولة.
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهذا أدى إلى مزيد من الكساد، والبطالة، والتعثر، والتوقف، والتصفية، والإفلاس. [18]

الآثار الاقتصادية لخفض سعر الفائدة

عندما تقوم البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة فإن المراد من هذه السياسة النقدية هو تحفيز الاقتراض بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري كي يتسنى

(17) موقع دار المشورة قسم البورصة:www.Darelmashora.com .

(18) موقع دار المشورة . مرجع سابق .

للشركات أو المستثمرين الإنفاق على المشاريع التوسعية أو الاستثمارية . فإذا ما تم الاقتراض بالقدر اللازم ، وتوفرت السيولة المالية المطلوبة لتحريك الاقتصاد ، بفعل الطلب على السلع والخدمات، وتفعيل البرامج الاستثمارية، فسيؤدي ذلك إلى حزمة من الآثار الاقتصادية، كزيادة نسبة النمو الاقتصادي، ورفع معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم والتخفيف من حدة معدلات البطالة والفقر [19].

و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن خفض سعر الفائدة سوف يساهم كثيرا في زيادة التضخم (inflation)، وبالتالي رفع المستوى العام للأسعار(general level of prices)، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تخفيض أسعار الفائدة يؤدي بالضرورة إلى تحفيز الاستثمار بالشكل الكافي الذي يضمن تشغيل العمالة بالكامل؟، أي الوصول بحالة تشغيل الطاقة إلى أقصى حد؟ . بحسب نظرية كينز، فإن الجواب هو لا، إذ إنه لا توجد علاقة عكسية ايجابية مباشرة ووشيكة بين خفض معدلات الفائدة وبين زيادة نسبة الاستثمار، خصوصًا في الحالات التي يعاني فيها الاقتصاد من تباطؤ في النمو أو ركود أو كساد، فواقع الأمر أنه في مثل هذه الحالات الاقتصادية، فإن كينز يعتقد بأن الخطط الاستثمارية للشركات عادة ما تتأثر بالتوقعات المستقبلية لمجمل النشاط الاقتصادي العام، وأن معظم رجال الأعمال يميلون إلى التعامل مع أي وضع اقتصادي سيئ بنظرة متشائمة، إلى الحد الذي يجعلهم لا يقدمون على الاقتراض من البنوك أو الإقدام على أي مغامرة في حقل الأعمال، حتى وإن كانت أسعار الفائدة في أدنى مستوياتها.

إما إذا كان الاقتصاد لا يعاني من ركود أو كساد أو انكماش، فإن سياسة إبقاء سعر الفائدة كما هي سياسة سليمة ، إذ إنها تعمل على إبقاء العملة المحلية قوية، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار النقدي للدولة، وخلق حالة من التوازن في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسة الأخرى، كما تعمل أيضا على توفير السيولة بشكل أكثر توازنا، وهذا من شأنه أن يكبح عجلة الاقتصاد من الانزلاق في منعطفات نقدية مالية خطيرة ،كإضعاف العملة المحلية أو انهيار في وضع السيولة ، كما أنها تعمل على الحد من تفاقم الضغوط التضخمية التي قد تنتج عن سهولة الاقتراض والتوسع في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو كليهما معا. [20]

إما إذا كان لا بد من تخفيض أسعار الفائدة، فإنه يمكن للبنوك المركزية إن تتخذ حزمة من الإجراءات الوقائية لتشديد القيود المفروضة على الإقراض المصرفي، أو على حجم السيولة المتاحة، كأن تقوم مثلا بزيادة معدلات الاحتياطيات الإلزامية للبنوك التجارية، أو إصدار سندات خزينة لهذه البنوك، إما

(19) اميل قسطندي خوري . تقرير اقتصادي منشور على الانترنت موقع www.missbah.org (يونيو) 2008م

(20) المرجع السابق

لإرغامها على إبقاء قدر أكبر من أموالها في خزائنها، أو لتقليص كمية هذه الأموال، بهدف التقليل من حجم السيولة الممكن تدفقها إلى الأسواق، من خلال منح قروض أو أي تسهيلات بنكية أخرى للمستهلكين أو الشركات. ويمكن للبنوك المركزية أيضا أن تقوم بشراء كميات معينة من العملات الصعبة التي ترتبط بها عملاتها المحلية بغية الحفاظ على قيمها من الانخفاض أو الانهيار، الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى منع المزيد من زيادة التضخم أو التصاعد في المؤشرات الاقتصادية المهمة والحساسة ، كمؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار الصناعيين [21]

خفض معدل الفائدة كأحد أسباب الأزمة المالية

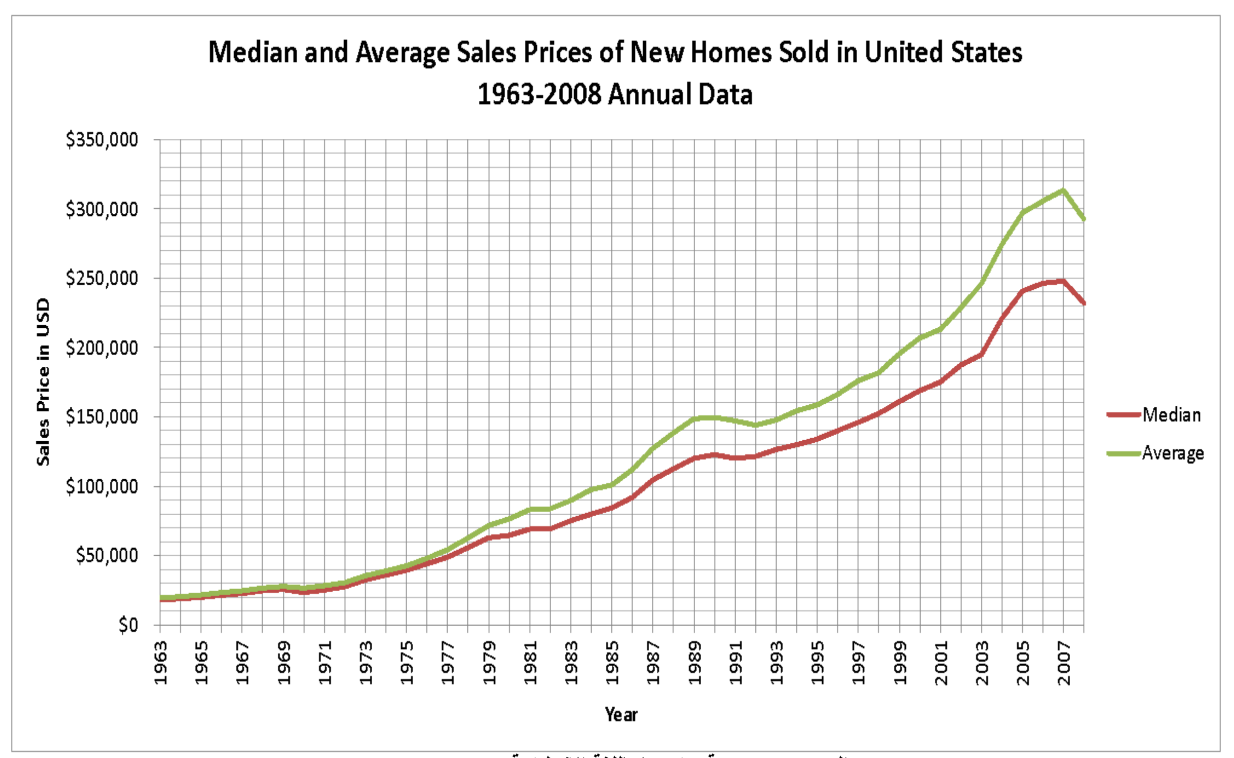
نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة ،وانفجار فقاعة أسعار قطاع تكنولوجيا المعلومات، و تراجع معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات،حدث تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح قطاع الإسكان والعقار، وزاد الطلب على شراء المساكن، مما ضاعف أسعارها ،وقد شجع ذلك البنوك ومؤسسات التمويل العقاري على تخفيض معايير الإقراض وتقديم مزيد من الإقراض لفئات السكان ذوي المخاطر العالية والدخول المحدودة والسجل الائتماني غير المعروف أو الضعيف. [22] ويمكن أن يلاحظ ذلك من الرسم البياني التالي الذي يبين تغير أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1963-2008م

رسم بياني رقم (1)

تغير أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1963-2008م

(21) نفسه

(22) عدلي قندح. الأزمة المالية العالمية الجذور والأسباب والعوامل المحفزة مجلة اتحاد المصارف العربية العدد335 أكتوبر 2008م ص 43 .



المصدر موسوعة ويكيبيديا باللغة الانجليزية

ومن الرسم يلاحظ أن عام 2007م يعتبر من أكثر الأعوام التي ارتفعت فيها أسعار العقارات خلال 45 عاما، والسبب في ذلك هو إقبال الناس على شراء المساكن،والاستثمار فيها ،مستغلين التسهيلات التي قدمتها المصارف بخفض أسعار الفائدة .

لقد انفجرت الأزمة المالية في قطاع البنوك عبر خفض معدل الفائدة الذي أدى إلى زيادة حجم الديون والتوسع في الإقراض غير الضروري ،وأخذت البنوك تتنافس لزيادة أرباحها ، فتوسعت في الإقراض إلى أكثر من ستين ضعفاً لرؤوس أموالها دون الاهتمام بما ينجم من ذلك الإقراض من مخاطر عدم السداد، بعيدا عن رقابة البنوك المركزية ،حيث إن بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لاتخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها، ومكافآت كبيرة لمدراء تلك البنوك، وهكذا أدى الاهتمام بالربح إلى تعريض النظام المالي للمخاطر.

خفض معدل الفائدة كعلاج للأزمة المالية العالمية

خفض معدلات الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر أصبح ظاهرة عالمية في ظل الأزمة المالية العالمية، وقد أعلن بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي خفض نسبة الفائدة إلى ما بين صفر و025% ،وهي المرة العاشرة التي يخفض فيها هذه النسبة منذ أزمة القروض في الولايات المتحدة في صيف 2007م في محاولة منه لمواجهة الأزمة المالية الحالية التي أدخلت الاقتصاد الأمريكي نفق الركود الأسوأ منذ الكساد الكبير الذي أصاب الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن

الماضـي، وقد كـان هدف البنك من إعلانـه لهذا القرار هو استخدام كل الأدوات الاقتصـادية المتاحة له من أجل إعادة النمو للاقتصـاد ، وكبح جماح التـضخم، وهـي المرة الأولـى التي يصل فيها خفض الفائدة إلى هذا المستوى على الإطلاق. ويلاحظ خفض معدل الفائدة المشار إليه من خلال الجدول التالي:الذي يبين تغير أسـعار الفائـدة خـلال الفترة يونيو 2007م-فبراير2010م

جدول رقم

تغير أسعار الفائدة خلال الفترة يونيو 2007م-فبراير2010

Date	Discount rate (change)	Fed funds target rate/range (change)
Jan - July, 2007	6.25%	5.25%
August 17, 2007	5.75% (−50 bp)	5.25% (no change)
September 18, 2007	5.25% (−50 bp)	4.75% (−50 bp)
October 31, 2007	5.00% (−25 bp)	4.50% (−25 bp)
December 11, 2007	4.75% (−25 bp)	4.25% (−25 bp)
January 22, 2008	4.00% (−75 bp)	3.50% (−75 bp)
January 30, 2008	3.50% (−50 bp)	3.00% (−50 bp)
March 16, 2008	3.25% (−25 bp)	3.00% (no change)
March 18, 2008	2.50% (−75 bp)	2.25% (−75 bp)
April 30, 2008	2.25% (−25 bp)	2.00% (−25 bp)
October 8, 2008	1.75% (−50 bp)	1.50% (−50 bp)
October 29, 2008	1.25% (−50 bp)	1.00% (−50 bp)
December 16, 2008	0.50% (−75 bp)	0–0.25% (−75 bp)
January 16, 2009	0.50% (no change)	0-0.25% (no change)
February 18, 2010	0.75% (+25bp)	0−0.25% (no change)

المصدر.Wikimedia.org San Francisco usa..

ويـؤدي خفـض معـدلات الفائـدة إلـى الـصفر، إلـى تحـول معـدلات الفائـدة الحقيقية إلى معدلات فائدة سـالبة فـي حـال وجـود أي معدل موجـب للتـضخم، ممـا يعني أن الذين يستثمرون في شراء السندات الحكومية إنمـا يقومـون بتحويل جانـب

من ثرواتهم إلى البنوك المركزية لهذه الدول، كما يؤدي إلى إثارة قلق المودعين حول مودعاتهم المصرفية، ولذلك نجد أنه في ظل معدلات الفائدة الصفرية، سوف يقاوم المستثمرون الرغبة في شراء السندات الحكومية أو إيداع أموالهم في البنوك، مما يؤدي إلى ازدياد تفضيل السيولة لدى الجمهور ومن ثم ينشأ في الاقتصاد ما يسمى بمصيدة السيولة(23)

وتكمن خطورة معدل الفائدة الصفري في استدراج الاقتصاد العالمي إلى مصيدة الانكماش، إذا ما تحول اتجاه التوقعات التضخمية نحو الانخفاض ،خصوصا في ضوء تدني أسعار الطاقة وغيرها من العوامل التي يتوقع معها أن تستمر الضغوط التضخمية في التراجع. حيث إنه إذا تحول معدل التضخم ليصبح سالبا، فإن ذلك يحول معدلات الفائدة الحقيقية من مستويات سالبة إلى مستويات موجبة، على الرغم من أن معدل الفائدة الاسمي يساوي صفرا. ويترتب على ذلك تراجع مستويات الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى تسارع معدل انخفاض التضخم، ومن ثم ميل معدلات الفائدة الحقيقية إلى الارتفاع بمعدلات أكبر، فتتراجع مستويات الطلب الكلي نتيجة لذلك، ويدور الاقتصاد تبعا لذلك في دوامة من ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية وتراجع معدلات التضخم، وهو ما يدخل الاقتصاد في ما يسمى بمصيدة الانكماش .

أثار قرار خفض معدل الفائدة إلى الصفر جدلاً كبيرًا حول جدواه الاقتصادية، ومدى إسهامه في معالجة الأزمة المالية، و تناوله الاقتصاديون في وسائل الإعلام الأمريكية بالتحليل، حيث قالت لجنة السوق المفتوحة في بنك الاحتياطي الفدرالي إن الهدف من ذلك محاربة تدني الأسعار، وانهيار سوق الائتمان على المستوى العالمي [(24)]. وأضافت اللجنة إن البنك المركزي الأميركي سيتخذ خطوات لتحفيز حركة القروض والنشاط الاقتصادي بما في ذلك شراء سندات الرهن العقاري على نطاق واسع . وقالت اللجنة بعد قرارها الذي اتخذ بالإجماع أنه "منذ اجتماع اللجنة الأخير، تدهورت ظروف سوق العمل وتراجع إنفاق المستهلكين واستثمار الشركات والإنتاج الصناعي" .وإن "الأسواق المالية لا تزال متوترة، وظروف الاقتراض متشددة. لقد ازداد الاقتصاد ضعفا".وقال البنك المركزي أنه سيعمل على دعم الأسواق المالية وتنشيط الاقتصاد من خلال عمليات السوق المفتوح وتدابير أخرى. والشكل التالي يبين التغير في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1952م-2010م

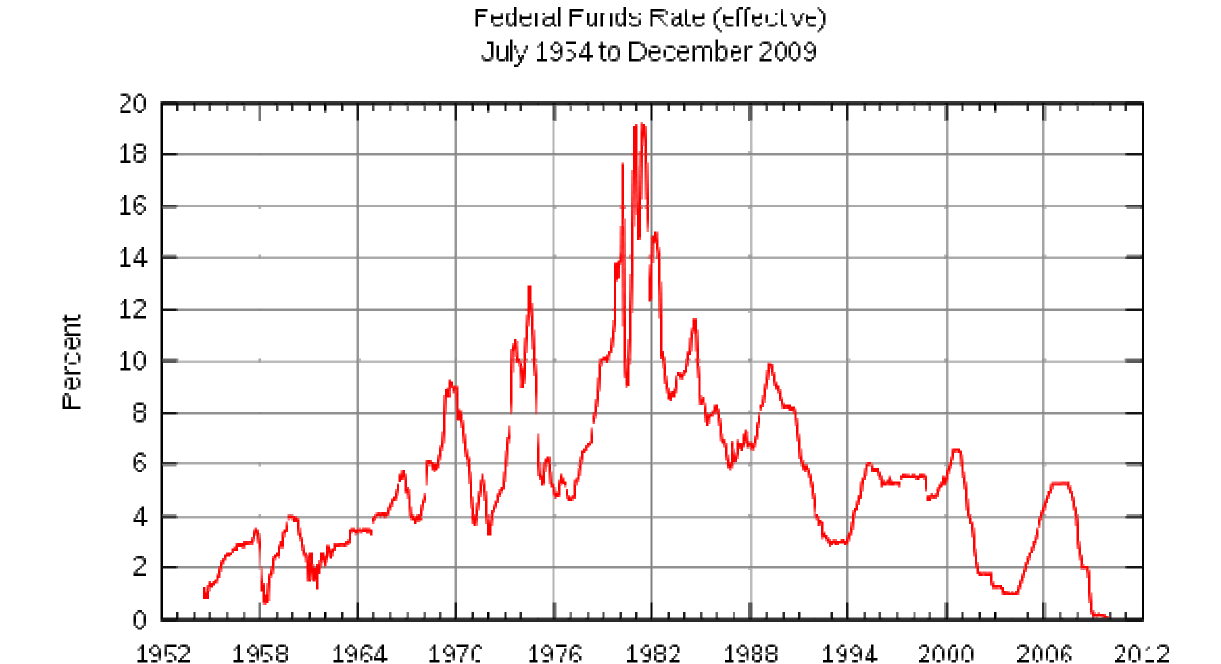
رسم بياني رقم (2)

---

23 - محمد الفزيع . صحيفة "القبس" الكويتية ، الأحد، 15 مارس 2009.

(24) محمد الجوهري . هل يكفي تخفيض سعر الفائدة لمواجهة الأزمة المالية ،تقرير منشور على موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net

تغير أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1952م-2010م



المصدر Historical chart of the effective -htt:Wikimedia.org Wikipedia common 3- 31 Federal Funds Rate

ويلاحظ من الرسم البياني أن أقل نسبة في أسعار الفائدة خلال الفترة 1952م -2010م كانت في عام2010م وبنسبة انخفاض كبيرة .

كما أعلن البنك المركزي الياباني أنه سوف يعود مرة أخرى لسياسات معدل الفائدة الصفري التي اتبعها في التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بتخفيض معدل الفائدة إلى 0.01%، أي حوالي صفر%، في مسعى لتعزيز الاقتصاد. وكشف البنك عن صورة متشائمة لمستقبل اليابان المالي، إذ يقول الناطق باسم البنك إن "الأوضاع المالية قد تضررت بشكل حاد إجمالاً." (25) مضيفاً أنه "في ظل هذه الظروف، تعرضت الأوضاع الاقتصادية لضرر بالغ، ومن المرجح أن يزداد الوضع خطورة في المستقبل القريب وقد جاءت خطوة البنك المركزي الياباني هذه عقب قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، بخفض أسعار فائدة السندات الفيدرالية. وكان الاحتياطي الفدرالي قد أعلن في 16 ديسمبر الماضي أن معدل الفائدة المستهدف هو ما بين 0.0% إلى0.25% ، وأنه لا حدود لتخفيض معدل الفائدة في الولايات المتحدة، أي أن معدل الفائدة من الممكن أن يصل إلى الصفر، .وقد جاء هذا الإعلان كرد فعل للتطورات الاقتصادية والمؤشرات السيئة التي كشف عنها سوق العمل في صورة

(25) تقرير اقتصادي منشور على موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net

ارتفاع لمعدلات البطالة، وانخفاض استثمار قطاع أعمال ،وكذلك انخفاض الإنتاج الصناعي.

كذلك قامت ستة بنوك مركزية عالمية بينها البنك المركزي الأوروبي، والبنك السويدي والبنك البريطاني والبنك الكندي والبنك السويسري بتخفيض معدلات فائدتها الرئيسية نصف نقطة. كما أعلنت الصين تخفيض معدلات الفائدة على القروض لمدة سنة في مواجهة تفاقم الأزمة التي باتت تهدد النمو بشكل متزايد. وبات معدل فائدة إعادة التمويل في منطقة اليورو 3,75% بالمقارنة مع 1,5% في الولايات المتحدة. ومما دفع البنوك المركزية للتحرك هو "مؤشرات ضعف النشاط الاقتصادي" المتزامنة مع "تراجع الضغوط التضخمية" بسبب "تفاقم الأزمة المالية" بحسب ما جاء في بيان بنك الاحتياطي الفدرالي.

وعلى الصعيد العربي، خفضت كل من الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق أسعار الفائدة، فقدت خفضت الكويت سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، وقام البنك المركزي البحريني بخفض سعر الفائدة على عقود إعادة الشراء "الريبو" وأموال ليلة واحدة بواقع 125 نقطة أساس. وخفضت المملكة العربية السعودية سعر إعادة الشراء الأساسي 100 نقطة أساس، في ثان إجراء من نوعه خلال شهر واحد، في الوقت نفسه ، قال محافظ البنك المركزي العراقي إنه ينوي خفض أسعار الفائدة بواقع نقطة مئوية واحدة لتصل 15% لتحفيز النمو.

وعلى الجانب الآخر يرى أحدث تقرير صدر عن بيت الاستثمار العالمي "جلوبال" أن قرار محافظي البنوك المركزية في منطقة الخليج العربي بخفض أسعار الفائدة سوف يطمئن المستثمرين في الأسواق، كما أنه سيغيّر من توجهاتهم السلبية مع مرور الوقت، وأشار التقرير إلى أن الإجراءات التي اتخذها محافظو البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي إيجابية ،حيث إنها ستساعد البنوك في الحصول على الأموال بتكلفة أقل فضلا عن إعادة تسعير التزاماتها أسرع مقارنة مع قروضها.كما توقع التقرير أن تستفيد البنوك من هذا التخفيض مع ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع لديها، حيث ستكون قادرة على إعادة تسعير التزاماتها وتحسين هامش ربحيتها. وبحسب التقرير فإن خفض أسعار الفائدة سيحقق ما يلي:

أولاً: ستنمو المحافظ الاستثمارية كنسبة مئوية من الودائع و يمكن أن تستثمر في السندات والأسهم وفئات الموجودات الأخرى.

ثانياً: ستكون القروض متاحة بأسعار فائدة منخفضة كما يمكنها أن تحقق طفرة في نمو الائتمان لدى البنوك مستقبلا.

ثالثاً: من المحتمل أن تتغير التوجهات السلبية للمستثمرين حيال الاقتصاد ومستوى إقدامهم على المخاطرة.

رابعاً: يُعد خفض أسعار الفائدة ذو تأثير إيجابي للمستثمرين في سوق الأوراق المالية (5).

الانتقادات التي وجهت لسياسة خفض سعر الفائدة كعلاج للازمة المالية

يرى بعض الاقتصاديين منهم جوزيف ستيغليتز أن سياسة خفض سعر الفائدة التي انتهجتها المصارف الأمريكية لن تجدي كثيرًا في إخراج الاقتصاد الأمريكي من عثرته الحالية ، لأنه في مثل حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي، فإن البنوك تكون مترددة في إقراض المزيد من الأموال ، وفي الوقت نفسه لا يُقبِل الأفراد أو المستثمرون على الإقراض ، ومن ثم لا يمكن معالجة مثل هذا التردد بمجرد خفض سعر الفائدة على المدى القصير. (26)

وقد أكد هؤلاء الاقتصاديون أن تخفيض سعر الفائدة على المدى الطويل ليس من الخيارات التي يدرسها صانعو السياسة الاقتصادية حاليا ، فبدلاً من تركيزهم على معالجة الأزمة المالية من خلال تفعيل وتنشيط قطاع البنوك وسياسات الإقراض والاقتراض ، فإن الحكومة الأمريكية الفيدرالية تركز جهودها على دخول السوق مباشرة وتقديم القروض إلى كثيرٍ من المؤسسات الاقتصادية المتعثرة في قطاعات اقتصادية مختلفة ، كما فعلت مع مؤسسات التمويل العقاري ، و مثل ما فعلت في سوق صناعة السيارات. وفى هذا السياق فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي يأمل أن تساعد حزمة الحوافز الكبيرة التي تعدها الإدارة الأمريكية الجديدة الاقتصاد على النهوض مرة أخرى ، كما أن سعر الفائدة المنخفض والإنفاق الحكومي الضخم سوف يؤدي بمعدل التضخم المرتفع إلى الانخفاض مرة أخرى ، كما يؤكد القائمون على صنع السياسة داخل بنك الاحتياطي الفيدرالي ، غير أن كثيرًا من المحللين يؤكدون أن هذه الخطوة تتضمن أيضًا الكثيرً من المخاطر.

الآثار المحتملة لخفض معدل الفائدة على الاقتصاد الأمريكي

أشار تقرير مقدم لصحيفة Washington Post أن لقرار خفض معدل الفائدة آثار سيئة ، حيث شهدت البورصات الأمريكية تراجعًا في تعاملاتها عقب إعلان البنك المركزي عن هذا الخفض التاريخي في معدل الفائدة ، كما أدى هذا القرار إلى انخفاض كبير في سعر الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى ، وأكد التقرير أن بعض أسباب هذه الخسارة يمكن إرجاعه إلى المخاوف من أن يكون الاحتياطي الفيدرالي قد استنفد كل الوسائل الممكنة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي (27)

---

(26) ثامر السماري.البنوك المركزية في العالم تخفض معدل فائدتها نصف نقطة مئوية أكتوبر 2008

(27) المرجع السابق

كما أشار التقرير إلى أن العديد من القطاعات قد تأثرت كثيرًا بخفض سعر الفائدة ، فقد وصل معدل الطلب على سندات الخزانة الأمريكية إلى مستويات قياسية غير مسبوقة ، وشهدت أسعار الذهب ارتفاعًا كبيرًا ،وزاد الإقبال عليه كثيرًا ، وفي الوقت نفسه انخفض سعر صرف الدولار بصورة كبيرة مقابل الين الياباني واليورو.

وبمجرد وصول خبر خفض سعر الفائدة إلى الأوساط الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم بدأت آثاره في التفاعل ؛ حيث أدى هذا القرار إلى الآتي :

- ارتفاع أسعار غالبية الأسهم في أسواق المال، خاصة في أسواق المال الأمريكية والأوروبية، وتراوحت نسب الارتفاع بين 6% و 30% منذ اليوم الأول للقرار.

- تراجع الدولار الأمريكي أمام العديد من العملات خاصة اليورو الأوروبي، حيث ارتفع اليورو أمام الدولار بمعدل 2.5% في يوم واحد بسبب تزايد المخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بمعدلات أكبر، وتحويل المدخرات بالدولار إلى العملات الأخرى بعد خفض سعر الفائدة على الودائع الدولارية.

- وصل معدل الطلب على سندات الخزانة إلى مستويات قياسية غير مسبوقة ، وشهدت أسعار الذهب ارتفاعًا كبيرًا وزاد الإقبال عليه كثيرًا .

- قيام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته عن النمو في الولايات المتحدة، حيث أكد مدير الصندوق أن معدل النمو لن يتجاوز 2.5% في عام 2010م بعد أن كان من المتوقع أن يصل إلى 3.2%.

- قيام المصارف في العديد من دول العالم ومنها الدول العربية بخفض أسعار الفائدة على الدولار؛ تجاوباً مع القرار الأمريكي ،وفى ظل التوقع بتخفيض آخر في سعر الفائدة على الدولار في نهاية شهر يناير 2010م.

- قيام معظم الدول بدراسة أثر هذا القرار عليها من حيث تدفق رؤوس الأموال وقيمة عملتها الوطنية والأثر على المدخرات في المصارف، خاصة المدخرات الدولارية وأثره على ديونها والفوائد المقررة عليها وأثره على صادراتها ،وبدأت معظم الدول تضع الخطوط العريضة لسياستها الاقتصادية في الجانب النقدي والمالي؛ لتتجنب تأثرها بهذا القرار وبأي قرار مماثل متوقع في الأيام القادمة.

بوادر أزمة جديدة في سوق العقارات

في سياق جهود الحكومة الأمريكية لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية ، تظهر في الأفق بوادر تدهور جديد سيصيب الاقتصاد الأمريكي ، فقد ذكر ذلك الخبير الاقتصادي ويتني تلسون Whitney tlson أن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد في الوقت الحالي أكبر فقاعة أصول اقتصادية في تاريخها و هذه الفقاعة مهددة بالانفجار في أي لحظة ، مشيرًا إلى أن الخطر الأكبر قادم من قطاع الرهون العقارية. الأمر الذي دفع الكثيرين من الخبراء الاقتصاديين وسماسرة الرهون العقارية والقائمين على إدارة شركات الرهن العقاري إلى التأكيد بأن حدوث الموجة الثانية من أزمة الرهون العقارية أكثر احتمالاً خلال الفترة القادمة من أي وقت مضى ، ومن ثم شدد كثيرون على ضرورة مواجهة هذه الموجة قبل حدوثها ، حتى لا تهدد واحدًا من أهم القطاعات الاقتصادية . (28)

وفي صحيفة النيويورك تايمز New York Times الصادرة في الوليات المتحدة الأمريكية، أعد كل من إيماندل أندروز EdmundL. AndrewS وجاكي كالمز Jackie Calmes تقريرًا أكدًا فيه أن بنك الاحتياطي الفيدرالي دخل حقبة جديدة بتخفيض معدل الفائدة إلى ما يقارب الصفر لعلاج الركود الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي، من خلال ضخ كميات كبيرة من الأموال في الأسواق ، وتحفيز المستهلكين من خلال برامج جديدة للإقراض. وفي هذا السياق أشار التقرير إلى أن بنك الاحتياطي الأمريكي لجأ إلى طبع كمية كبيرة من الأموال منذ سبتمبر 2008م وصلت إلى حوالي تريليون دولار أمريكي . وبالرغم من هذه الجهود إلا أن السياسات المالية فشلت في وقف تدهور الاقتصاد ومنعه من دخول مرحلة الركود ، وبتطبيق هذه السياسات الجديدة و طبع النقود بكميات كبيرة وتخفيض سعر الفائدة يكون الاقتصاد الأمريكي قد دخل مرحلة جديدة من الأموال الرخيصة. ولفت التقرير الانتباه إلى مجموعة السياسات المعقدة التي اتبعها بنك الاحتياطي الفيدرالي التي لا تقف فقط عند مجرد رفع أو خفض معدل الفائدة ، التي ربما ينتج عنها مجموعة من النتائج غير المقصودة.

كما أكد التقرير أن حالة الركود الحالية خلفت كثيرًا من الآثار السلبية على أداء الاقتصاد ، كان أبرزها فقدان أكثر من مليوني وظيفة ، الأمر الذي أدى إلى وصول نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 6.5% .في عام 2009م

رأي بعض الاقتصاديين العالميين في الأزمة المالية العالمية

---

(28) المرجع نفسه

جوزيف ستيغليتز

جوزيف ستيغليتز هو أحد الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي ورئيس مجلس الاستشاريين الاقتصاديين في عهد الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون- كتب مقالا في مجلة تايم يشرح فيه بعض الخطوات للخروج من الأزمة المالية العالمية. حيث قال (إن الرأسمالية تعتبر أفضل نظام ابتكره الإنسان، ولكن لم يقل أحد إنه قد يخلق الاستقرار، خاصة أن اقتصادات السوق واجهت على مدى ثلاثين عاما، أكثر من مائة أزمة. لهذا أرى وغيري من الاقتصاديين أن التنظيم الحكومي والمراقبة عنصران أساسيان في اقتصاد الأسواق ، وبدونهما ستكون هناك أزمات اقتصادية متكررة في أنحاء مختلفة من العالم) (29)

وأنحى ستيغليتز بلائمة الأزمة المالية الحالية في المقام الأول إلى التحرر من القوانين ، وانخفاض معدلات الفائدة. حيث قال (هذه الأزمة علمتنا أن الأسواق المتحررة من القوانين محفوفة بالمخاطر، وأن السياسة الآحادية الجانب لا تستطيع أن تعمل في عالم يعتمد بعضه على بعض اقتصاديا، وأشار إلى إن المشاكل الراهنة تنطوي على مشكلة السيولة والقدرة على دفع الديون وكذلك الاقتصاد الكلي. وأشار إلى أننا في المرحلة الأولى من الهبوط الذي يعد جزءا محتوما من التعديل كإعادة أسعار الإسكان إلى مستويات التوازن والتخلص من الفعالية المالية المفرطة (الدين) التي ساهمت في نمو الاقتصاد الوهمي.

ومن الخطوات التي ينبغي اتخاذها للخروج من الأزمة المالية حسب رأي ستيغليتز ما يلي:

1- إعادة رسملة البنوك،فالبنوك لا تملك ما يكفي من الأسهم العادية، وستواجه أوقاتا عصيبة قبل أن ترفع من قيمة تلك الأسهم في ظل الظروف الراهنة، و على الحكومة أن تمد البنوك بهذه الأسهم. وفي المقابل تحصل الحكومة على حصص تؤهلها للتصويت على اتخاذ القرارات في البنك المعني.

2- التخلص من الاستيلاء على العقارات، و على الحكومة أن تضمن بقاء الناس في عقاراتهم عبر تحويل فوائد الرهن العقاري واقتطاعات ضرائب الملكية إلى ائتمان ضريبي نقدي، وعبر إصلاح قوانين الإفلاس بحيث تسمح بإعادة هيكلة عاجلة لخفض قيمة الرهن عندما يكون سعر العقار أقل من الرهن نفسه. ويتم كذلك التخلص من الاستيلاء على العقارات عبر الإقراض الحكومي والاستفادة من التكاليف الحكومية المخفضة على التمويل وتمرير الادخار إلى مالكي المنازل من الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود.

---

(29) موقع إسلام أون لاين islamonline.net

3- تمرير حوافز فاعلة، إن مساعدة وول ستريت ومنع الاستيلاء على العقارات تعتبر جزءا من الحل، وبما أن الاقتصاد الأميركي مقبل على ركود خطير ، فلا بد من وجود حوافز كبيرة. ويتعين على واشنطن إيجاد استثمارات مناسبة في المستقبل بحيث تطال البنى التحتية والتكنولوجيا التي تحفز الاقتصاد على المدى القصير وتعزز النمو على المدى الطويل.

4- إيجاد وكالة متعددة الجوانب ذات فعالية عالية: بما أن الاقتصاد العالمي أصبح متداخلا ، فلا بد من وجود مراقبة دولية.

موريس آليه

وهو أحد الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد وقد كتب كتابا قبل حدوث الأزمة أشار فيه إلى المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي قال: " إن الاقتصاد العالمي برمته قائم على أهرامات هائلة من الديون يعتمد بعضها على بعض في توازن هش [30] سواء في مجال المراهنة على النقود ، أو المراهنة على الأسهم وأضحى العالم ملهى (كازينو) رحباً وزعت فيه موائد اللعب طولا وعرضا والألعاب والمزايدات التي يشارك فيها ملايين اللاعبين لاتتوقف أبدا. ولوحات التسعير الأمريكية تتبعها لوحات التسعير في طوكيو وهونغ كونج ثم في لندن وفرانكفورت . وفي كل مكان يدعم الائتمان المراهنة ، إذ يمكنك أن تشتري بدون أن تدفع ، وأن تبيع دون أن تحوز)،كما قال في مقام آخر (إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا"، كما يجب إعادة النظر كلية في المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها النظام النقدي [31]

جورج سورس

وهو واحد من أغنى مائة شخص في العالم ومن أشهر المضاربين في البورصات ألف كتابا بعنوان النموذج الجديد للأسواق المالية يقول فيه (يجب علينا إلا نلقي باللائمة على بورصة وول ستربت ولكن يجب أن نلقي باللوم على المنظمين للعمل في البورصة وإلى المشهد الاقتصادي العالمي الذي يقود أؤلئك المنظمين الذين تدربوا على التفكير والعمل قي بيئة تحكمها النظريات الاقتصادية المعاصرة .

بول كروغمان

(30) موريس آليه -الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد ص(14 هـ (1993م المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية جدة .

(31) المرجع السابق .

كتب بول كروغمان -الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد-في عام 2008م ومدرس العلوم الاقتصادية في جامعة بريستون" أن حلقات التغذية الارتجاعية تجعل دائرة الأزمة المالية في اتساع دائم حتى تخرج عن السيطرة. وسيئ الحظ في هذه الأزمة هو هنري بولسون وزير الخزانة الأميركية. وستستمر الدائرة في الاتساع بطرق جديدة ومخيفة. وحتى مع تحرك بولسون ونظرائه في دول أخرى لإنقاذ البنوك، تعاظمت كوارث جديدة على جبهات أخرى) . وقال كروغمان(إن بعض هذه الكوارث كانت متوقعة نوعا ما. وقد تساءل الاقتصاديون لبعض الوقت عن سبب عدم معاناة صناديق المضاربات المزيد من الكوارث وسط هذه المذبحة المالية. لكن إذا عرف السبب بطل العجب: فالمستثمرون يسحبون أموالهم من هذه الصناديق، مما يجعل مدراء الصناديق مجبرين على زيادة الأوراق المالية ببيع سريع للأسهم المالية والأصول الأخرى. ومع ذلك فالأمر المذهل حقا هو الطريقة التي تمتد بها الأزمة إلى دول أسواق صاعدة مثل روسيا وكوريا والبرازيل [32]

وقبل ذلك أشار كروغمان في كتابه تحليل النظريات الاقتصادية إلى فشل الرأسمالية في معالجة الأزمات حيث قال (على الرغم من أداء الاقتصادات الرأسمالية الرئيسة في أمريكا وأوربا الغربية وازدهارها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من هذا القرن ، فإن النظريات الاقتصادية قد برهنت في أوضاع الأزمة التي تصيب الرأسمالية من فترة إلى أخرى على فشلها كما قال رئيس الوزراء البريطاني تشرشل ذات مرة [33]

وبعد استعراض أراء كبار الاقتصاديين الغربيين في الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية ، يمكن القول بأن تلك الآراء والمقترحات جيدة ويمكن أن تقدم بعض الحلول ، ولكنها في نظر الباحث حلول مؤقتة،ومع احترام الباحث لتلك الأفكار،إلا أن القضية الجوهرية تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي نفسه،وهذه الحقيقة لايعترف بها أحد من المفكرين في الغرب ،وإنما يراهنون على الدوام بنضوج تجاربهم الفكرية وطرحهم العلمي المتميز في كل مناحي الفكر الإنساني ولكن في كل مرة تثبت الأيام كذب إدعاآتهم وبطلان حججهم وتحدث أزمة بعد أزمة،دون أن يلتفتوا إلى أراء العلماء والمفكرين في العالم الثالث ولو لمرة واحدة ويتفحصوا أرائهم في الأزمة المالية وفي غيرها من قضايا الفكر.الإنساني،وفي الصفحات التالية يتم استعراض أسباب الأزمة المالية العالمية في نظر الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، وهي عبارة عن مؤشرات فقط بحسب ما يقتضيه المقام في هذه الورقة ويمكن التوسع فيها عند محاولة نشر هذه الورقة في أي وعاء من أوعية النشر المختلفة.

---

(32) بول كروغمان . اتساع الدائرة صحيفة "نيويورك تايمز، العدد 1238 بتاريخ 2009/1/23م .

(33) كروغمان.تحليل النظريات الاقتصادية.ترجمة رانيا محمد عبد اللطيف،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة 2007م،ص157 .

القسم الثالث

أسباب الأزمة المالية العالمية في نظر الباحثين في الاقتصاد الإسلامي

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في إحداث الأزمة المالية صاغها عدد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يمكن إجمالها في النقاط الآتية: التعامل بالربا، الفساد الأخلاقي، التعامل بالمشتقات، المتاجرة بالديون، القمار والغرر، خلق النقود،عدم الرقابة على الجهاز المصرفي، التوريق. ونظرا للالتزام بما حددته اللجنة العلمية للملتقى في عدد صفحات كل مشاركة فنكتفي بتناول بعضا من تلك الأسباب والمعالجات حسب التالي:

السقوط الأخلاقي

لا يمكن الحديث عن هذه الأزمة دون التعرض إلى عامل أساسي ساهم بشكل كبير على انطلاقة شرارتها وهو السقوط الأخلاقي، حيث تميز التعامل المالي بعوامل ثلاثة تدور كلها حول ماهية الربح والكسب، فالربح الرأسمالي في مفهومه الممارس - بعيدا عن تعقيدات المدارس الفكرية - تحمله أعمدة ثلاثة ، فهو ربح شخصي، وربح عاجل، وربح وافر، في إطار تنافسي غير سليم، حيث تتداخل فيه عوامل احتكار المعلومة أو السلعة، وممارسات التلفيق والتغرير في كثير من الثنايا والوجوه.

إن محاربة الفساد والإفساد تشكل إحدى المهمات الرئيسية لمشهد اقتصادي سليم، ولا يمكن بناء رفاهة اقتصادية على أسس مغروسة في مستنقعات الرشَوة والمحسوبية والغش. فمن أولويات البعد الأخلاقي تفعيله المباشر في حزمة من القوانين الرادعة ، والمناهج التربوية البناءة ،والقرارات الاقتصادية الفاعلة ،لتشكّل حلقة ثقافية اجتماعية اقتصادية سليمة. إن هذه السقطة الأخلاقية الأساسية التي يحفل بها المشهد الاقتصادي المتأزم تقابلها المرجعية الإسلامية بنظرة فطرية سامية للمال وللكسب، فالمال مال الله بما يعنيه ذلك من ملكية محدودة وضوابط ، فلا ربا ولا احتكار ولا غش ولا محسوبية ولا غرر ولا ميسر. فالنظام المالي الإسلامي يقوم على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومُثُل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكل المتعاملين، وفى الوقت نفسه تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل. ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله يُثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه،

سواء كان منتجا أو مستهلكا، بائعا أو مشتريا في حالة الرواج والكساد وفى حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة. (34)

الربا

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة ، وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال والحرام وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد وهذا يقلل من حدة أي أزمة، حيث لا يوجد فريق رابح دائما أبدَا وفريق خاسر دائما أبدا، بل المشاركة في الربح والخسارة. ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية، من هذه العقود: صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاستصناع والسلم والإجارة والمزارعة والمساقاة ،كما حَرَّمت الشريعة الإسلامية جميع عقود التمويل القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، التي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية.

كما حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية، التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، ولقد كَيَّف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعا؟. كما حرَّمت الشريعة الإسلامية كل صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرَّمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدَّين بالدَّين) كذلك فإن النظام المالي في الاقتصادي الإسلامي يقوم على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد دينه .

يرى كثير من الاقتصاديين أن النظام الربوى القائم على الفائدة يعوق التنمية ويسبب التخلف ويزيد الفقير فقراً ، ولقد أوصى صندوق النقد الدولي الدول النامية بأن تتجنب تمويل التنمية بالقروض بفائدة لأن ذلك يسبب لها مزيداً من التأخر ، كما أوصى الصندوق بأن تعتمد هذه الدول على التمويل بصيغة المشاركة بينها وبين الدول الغنية وفقاً لقاعدة الغنم بالغرام (المشاركة في الربح والخسارة) .

وقال كبير الاقتصاديين كينز بأنه لن يتحقق العلاج الصحيح للبطالة والكساد إلاّ إذا كان سعر الفائدة صفراً ، وتتسابق دول العالم الآن لخفض سعر الفائدة حتى أنه وصل في بعض الدول العالم إلى ½و1 % سنوياً ، ونتساءل ماذا يحدث

(34) خالد الطراولي . المصفاة الأخلاقية من تعايش الملكيات إلى تعايش القطاعات تقرير اقتصادي موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net

لو كان سعر الفائدة صفراً ؟ . ويرجع السبب في طلب الاقتصاديين الوضعيين التخلي عن سعر الفائدة إلى الآتي:

1 - إن إضافة الفوائد على تكلفة الأصول أو تكلفة البضاعة يؤدى إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يقود إلى التضخم ، ولقد قيل : إن الفائدة هي وقود التضخم ، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما زاد معدل التضخم .

2- يؤدى نظام الفائدة إلى تعسر الشركات أو توقفها أو تصفيتها وذلك في حالة تعذر رجال الأعمال المقترضين عن سداد الفوائد والأقساط، وهذا هو الواقع الذي نعيشه الآن . وهذا يقود لسلسلة من المضاعفات قد تنتهي إلى انهيار البنوك وإفلاس الشركات وخلل في النظام النقدي.

3- يؤدى نظام الفائدة إلى حدوث الخلل في الأسواق المالية (البورصات) ، وما حدث في دول شرق أسيا ليس منا ببعيد حيث تبين أن السبب الرئيسي في ذلك هو الاقتراض من البنوك بفائدة لتمويل المضاربات في البورصة بنظام الاختيارات والمستقبليات والمعاملات الوهمية .

4 - يؤدى نظام الفائدة إلى خلل في انسياب الأموال إذا كان سعر الفائدة أعلى من العائد المتوقع من استثمار المال ، وهذا يحجب التمويل عن المشروعات الضرورية التي يقل عائدها المتوقع عن سعر الفائدة [35].

المتاجرة بالديون

عمليات البنوك التقليدية تقوم على أساس المتاجرة بالديون (القروض) والنقود. فالبنك يقترض بفائدة ويقرض بفائدة أعلى، ويربح الفرق بين الفائدتين. ومن ثم يمكن في النظام الرأسمالي فرض الفائدة على القروض، وتُزاد الفائدة على من يتأخر في الدفع أو السداد، فتُفرض عليه فوائد تأخير أعلى من الفوائد التعويضية المعتادة. ويمكن أيضًا أن يباع الدين إلى شخص ثان وثالث ورابع، فتنشأ بهذا ديون كثيرة متراكمة، بل إن النظام الرأسمالي يقوم كله على أساس جبال (أو أهرامات) من الديون، فإذا حدث تأخر في التسديد أو امتناع عنه، أمكن انهيار هذه الجبال، وأمكن وقوع الكوارث والأزمات.

(35) رفيق يونس المصري . الأزمة المالية من منظور إسلامي منشور ضمن كتاب الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي أسباب وحلول مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ص388 .

الديون في الإسلام ليست ممنوعة، نعم القرض بفائدة ممنوع، لكن البيع الآجل مسموح، وهو ينطوي على دين، ويمكن كما قلنا أن يُزاد في الثمن لأجل الزمن، لأن البيع تبادل مختلفَيْن، بخلاف القرض، وبعبارة أخرى فإن البيع مستند إلى سلعة، والقرض ليس كذلك. وبهذا يمكن الزيادة للتأجيل مرة واحدة عند البيع، ولا تجوز الزيادة عند العجز عن السداد، لأن المبلغ عند العجز صار في حكم القرض أو الدين (36) .

هل يمكن إلغاء الفائدة من الاقتصاد

سؤال مهم نختم به هذه الورقة وهو سؤال قديم متجدد تم طرحه سابقا ،ونتيجة لحدوث الأزمة المالية أعيد طرحه من جديد وقد أثار جدلا و اختلافا في السابق ولايزال بين الاقتصاديين، فالمؤمنون بالاقتصاد الإسلامي يرون أنه يمكن أن يكون هناك اقتصاد خال من الفائدة، وقد اختلفوا في الكيفية والطريقة ،ومن هؤلاء عمر شابرا وعباس ميراخور ونديم الحق ومحسن خان وغيرهم. وبالطبع لايعني هذا الطرح أن يكون معدل الفائدة الصفري التي تم طرحه إبان هذه الأزمة أن الاقتصاد التقليدي قد اقترب من مبادئ الاقتصاد الإسلامي أو تحول إليه . والمؤمنون بالاقتصاد الرأسمالي يرون أن ذلك غير ممكن فالرأسمالية تعتبر أفضل نظام ابتكره الإنسان ولايمكن أن يعمل الاقتصاد في ظل أوضاع لامجال للفائدة فيه ولكل من الرأيين حججه وبرهانه لا يسع المجال لاستعراضها.في هذا المقام.

---

(36) المرجع السابق ص 388 .

النتائج والتوصيات

يسعدني في ختام هذه الورقة أن أقدم النتائج و التوصيات التالية

1-النتائج

وقف العالم مشدوها أمام الأزمة المالية العالمية ، وتعرض الاقتصاد الأمريكي لهزة مالية عنيفة، حيت أفلست كبريات المصارف والمؤسسات المالية، مما دعا الحكومة الأمريكية لضخ مئات المليارات في شرايين الاقتصاد الأمريكي. وقد خلص البحث إلى أن هناك أسباب كثيرة أدت إلى حدوث هذه الأزمة المالية، منها خفض معدل الفائدة بصورة لايوجد لها مثيل منذ عام 1952م.

تعرض البحث إلى مفهوم سعر الفائدة في النظرية الاقتصادية ، وخلص على أن هناك عدة تعريفات للفائدة تدور معظمها حول ثمن النقود مقابل استخدامها ، وأن مفهوم الفائدة بهذا المعنى ليس جديدا في الفكر الاقتصادي ، بل يمتد إلى عدة قرون غابرة ، حيث كان سائدا عند الفلاسفة القدماء ،أمثال أرسطو وأفلاطون وغيرهم ، وقد أدانوا الربا والمرابين. كما أن الربا حرمته الديانة اليهودية والهندوسية والبوذية والإسلام و أن أفكار ابن خلدون والمقريزي شكلت بذور نظرية كمية النقود من خلال إظهار علاقة النقد بالأسعار . كما تعرض البحث إلى تطور سعر الفائدة من خلال نظرية كينزالخاصة بتفضيل السيولة ، حيث يتحدد سعر الفائدة على أساس العرض والطلب باعتبار الطلب هنا هو الطلب على الاستثمار، والعرض هو عرض رأس المال أو الادخار، لكنهما عرض وطلب مختلفان عما هو عليه في النظرية التقليدية في سعر الفائدة .

تعرض البحث إلى مفهوم العائدمن منظور إسلامي و بين أن هناك محاولات بذلها عدد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لإيجاد نظرية بديلة لسعر الفائدة إلا أن محاولاتهم لم تسفر عن نظرية مرضية حتى وقتنا الحاضر. ،بالرغم من اجتهاد المفكرين المسلمين في تفسير آثار استبعاد الفائدة من الاقتصاد.

استعرض البحث أراء بعض الفقهاء والاقتصاديين الذين يرون عدم حرمة الفوائد الربوية،بجانب فتاوى المجامع الفقهية و أراء الفقهاء والاقتصاديين والعلماء الذين يحرمون الفوائد البنكية ويعتبرونها عين الربا.

أشار البحث إلى أن تخفيض سعر الفائدة كان أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية عبر تشجيع البنوك للمقترضين و بدون أي ضمانات، وتقديم القروض لذوى المخاطر العالية والدخول المحدودة والسجل الائتماني غير المعروف مما زاد من حجم الديون. كما أشارت الدراسة إلى أن سعر الفائدة قد انخفض في عام2009م إلى أدنى مستوى له منذ عام 1952م. وأن معدلات

الفائدة قد انخفضت عشر مرات خلال الفترة 2007م-2010م .في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل. بينت الدراسة أن هناك ستة بنوك مركزية عالمية قامت -بينها البنك المركزي الأوروبي ، والبنك السويدي والبنك البريطاني والبنك الكندي والبنك السويسري- بتخفيض معدلات فائدتها الرئيسية نصف نقطة. كما أن الصين قامت بخفض معدلات الفائدة على القروض لمدة سنة في مواجهة تفاقم الأزمة. أشار البحث إلى أن بعض الدول العربية كالكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق خفضت سعر الفائدة أبان الأزمة المالية العالمية متأثرة بخفض معدلات الفائدة العالمية ، فالكويت خفضتها بمقدار 25 نقطة أساس، و البنك المركزي البحريني خفض سعر الفائدة على عقود إعادة الشراء "الريبو" وأموال ليلة واحدة بواقع 125 نقطة أساس. وخفضت المملكة العربية السعودية سعر إعادة الشراء الأساسي 100 نقطة أساس .

بينت الدراسة أن السياسة التي اتبعتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بشأن خفض معدلات الفائدة لن تجدي كثيرا في معالجة آثار الأزمة المالية العالمية. وأن المعالجة الحقيقية لآثار الأزمة تكمن في البعد عن الجشع والطمع والفساد الأخلاقي .

أشارت الدراسة أن معدل العائد الصفري الذي تم طرحه إبان الأزمة لايعني أن الاقتصاد التقليدي قد اقترب من مبادئ الاقتصاد الإسلامي أو تحول إليه. وأن هذا القرار أثار جدلا كبيرا حول جدواه الاقتصادية حيث تدهورت أسواق العمل وتراجع إنفاق المستهلكين واستثمار الشركات.

تعرض البحث كذلك إلي أراء بعض كبار الاقتصاديين في العالم حول الأزمة المالية والمعالجات التي اقترحوها للخروج من هذه الأزمة أمثال ستيغليتز وموريس آليه وكروغمان. حيث يقترح ستيغليتز لمعالجة الأزمة إعادة رسملة البنوك، و التخلص من الاستيلاء على العقارات و إصلاح قوانين الإفلاس بحيث تسمح بإعادة هيكلة عاجلة لخفض قيمة الرهن عندما يكون سعر العقار أقل من الرهن نفسه، وتمرير حوافز فاعلة و إيجاد وكالة متعددة الجوانب ذات فعالية حيث إن الاقتصاد العالمي أصبح متداخلا ، ولا بد من وجود مراقبة دولية.

أفردت الورق في الجزء الأخير تفسيرا لأسباب الأزمة من وجهة نظر بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي الذين فسروا الأزمة وعزوها إلى عدة أسباب منها: نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض. التجارة بالديون أخذا وعطاءً. جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل. نظام بيع الديون. نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ.

2-التوصيات

يؤكد الباحث على ما يلي:

- إ ن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا"، ومن بينها الفوائد الربوية أخذا وعطاء وتجارة الديون والجشع والطمع.

- إن المعالجات التي تمت لكبح جماح هذه الأزمة جزئية وإجرائية ، ولا تعالج لب المشكلة،.وكان الأجدر بالسلطات المالية والبنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الاتجاه نحو المعالجات الكلية المتمثلة في إعادة صياغة السياسات النقدية التي أدت إلى خفض معدلات الفائدة، لإعادة أسعار الإسكان إلى مستويات التوازن والتخلص من المديونية المفرطة التي ساهمت في نمو الاقتصاد الوهمي.

- أنه لا يمكن بناء رفاهة اقتصادية على أسس مغروسة في مستنقعات الرشَوة والمحسوبية والغش. فمن أولويات البعد الأخلاقي تفعيله المباشر في حزمة من القوانين الرادعة ، والمناهج التربوية البناءة ،والقرارات الاقتصادية الفاعلة ،لتشكّل حلقة ثقافية اجتماعية اقتصادية سليمة.

- أهمية التنظيم الحكومي للأسواق والمراقبة المستمرة والمنتظمة لها، حيث إن التحرر من القوانين محفوف بالمخاطر وله نتائج سيئة على حركة الأسواق بجانب الدعوة إلى تقوية و استقلالية أجهزة الرقابة الحكومية، وإعطائها الصلاحيات الكافية لأداء واجباتها، وتوفير الحماية الكافية للعاملين فيها.

كما يوصى الباحث بما يلي

- على المؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية والإسلامية ضرورة إعادة النظر في التعامل مع مؤسسات ووكالات التصنيف العالمية المتخصصة في الشؤون المالية حيث أنها لم تستطيع تصنيف مخاطر الشركات والمصارف بالشكل المناسب مما تسبب في حدوث الأزمة العالمية،.كما يدعو إلى مكافحة الفساد في أجهزة هذه الوكالات.

- تشجيع طلب الدراسات العليا في الجامعات العربية والإسلامية لإعداد بحوثهم ورسائلهم العلمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه في جوانب مختلفة في الأزمة المالية العالمية، مع تركيز خاص على تناول الدراسات المقارنة بين الفكر الاقتصادي الراسمالى والاقتصاد الإسلامي .

- على مؤسسات التمويل في الغرب دراسة تجربة التمويل الإسلامي دراسة علمية بعيدا عن التعصب الفكري ، والنظر في إمكانية الاستفادة من تجربتها

وصمودها في الأزمة المالية العالمية باعتبارها تجربة رائدة في التعامل مع المتمولين بعيدا عن الأفكار والمعتقدات الدينية .

-يأمل الباحث من القائمين على العمل المصرفي الإسلامي إعادة تقييم عمل المصارف الإسلامية ومعالجة أوجه القصور والخلل، والبعد عن مواضع الاختلاف والتعاون في القضايا محل الاتفاق، حتى تكون تجربة التمويل الإسلامي نموذجا يمكن تقديمه للغرب بديلا للأنظمة الغربية الرأسمالية.

المراجع

- آليه ، موريس .الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ،جدة. 1993م.
- البيبلاوي ،حازم . مجلة الاقتصادي الأسبوعية العدد964 تاريخ 26-7 1987م .
- تقرير اقتصادي منشور على موقع الجزيرة نت www.aljazeera.ne
- جامع،أحمد . النظرية الاقتصادية، ج2 ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1976م.
- الجوهري ، محمد. هل يكفي تخفيض سعر الفائدة لمواجهة الأزمة المالية ،تقرير منشور على موقع الحزبرة نت www.aljazeera.net
- الحوراني،محمود. مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27 العدد2، 2005.
- خوري، إميل قسطندي . تقرير اقتصادي منشور على الانترنت موقع www.missbah.org (يونيو) 2008م.
- الساعاتي،عبد الرحيم عبد الحميد . نظرية معدل العائد في الاقتصاد الإسلامي،– مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي – المجلد 21،العدد 2 ، 2008م ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ،جدة .
- الساعاتي،عبد الرحيم عبد الحميد . نظرية معدل العائد في الاقتصاد الإسلامي،بحث غير منشور مقدم إلى عمادة البحث العلمي،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة 2008م.
- السالوس ، علي . حكم ودائع البنوك،دار الثقافة، الدوحة.
- السماري.،ثامر ا.البنوك المركزية في العالم تخفض معدل فائدتها نصف نقطة مئوية أكتوبر 2008.
- الطراولي ،خالد ، المصفاة الأخلاقية من تعايش الملكيات إلى تعايش القطاعات تقرير اقتصادي موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net
- الفزيع ، محمد. صحيفة "القبس" الكويتية ، الأحد، 15 مارس 2009
- -القرضاوي . يوسف. فوائد البنوك هي الربا الحرام : دراسة فقهية في ضوء القرآن الكريم والسنة والواقع،البنك العربي الإسلامي،البحرين.
-
- قندح ،عدلي. الأزمة المالية العالمية الجذور والأسباب والعوامل المحفزة مجلة اتحاد المصارف العربية العدد335 أكتوبر 2008م .

- كروغمان. بول . اتساع الدائرة صحيفة "نيويورك تايمز، العدد 1238 بتاريخ 2009/1/23م
- كروغمان،بول . تحليل النظريات الاقتصادية.ترجمة رانيا محمد عبد اللطيف، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة 2007م،
- المصري، رفيق يونس. ا لأزمة المالية أسباب وحلول من منظور إسلامي، منشور ضمن كتاب الأزمة المالية العالمية مركز أبجاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز،جدة 1430هـ.
- المصري، رفيق يونس. و الأبرش، محمد رياض .الربا والفائدة دراسة اقتصادية مقارنة،دار الفكر المعاصر،ط1،بيروت،لبنان،1419=1999م
- وهبة، محمود. الفائدة بين الفكر الاقتصادي والشريعة الإسلامية رسالة ماجستير،جامعة عين شمس،مصر.

موسوعة ويكبيديا، usa. San Francisco الموسوعة الحرة باللغة الانجليزية .

- موقع إسلام أون لاين islamonline.net
- موقع دار المشورة قسم البورصة:WWW.Darelmashora.com